أوراق تأمينية

مصباح كمال:* عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد

الملوك حكّام على الناس والعلم حاكمٌ عليهم وحسبكَ من العلم أن تخشى الله وحسبك من الجهل أن تعجبَ بعلمك.
علي بن أبي طالب

الاتهام

نشر السيد عزت الشابندر في موقعه في الفيسبوك التعليق التالي بتاريخ 30 حزيران 2919 أنقل نصه حرفياً:

> فساد احمد عبد الجليل مدير هيئة التقاعد العامة في شركة التامين العراقية ايضا من خلال علاقته بمدير عام التامين العراقية وايضا
> زوجة احمد عبد الجليل موظفة في شركة التأمين الوطنية وعندما تذهب ايفاد يكون هو بديل عنها بالوكالة ودائما يذهبون ايفادات سوية هيفاء شمعون واحمد عبد الجليل و هناك تعاون في السرقات و الفساد الاداري و المالي تفاصيل كثير يتبع[1]

ونشر تعليقاً ثانياً بتاريخ 2 تموز 2019 أنقل نصه حرفياً أيضاً:

> ملفات كثيرة حول فساد مدير عام شركة التامين الوطنية منها صرف تأمينات غير قانونية و كومشنات ونقل موظفين يعارضون الفساد الاداري و شراء عقارات في اربيل و بغداد والولايات المتحدة و غيرها واضع بعض الوثائق هنا و تفاصيل كثيرة[2]

---

[1] https://www.facebook.com/permalink.php?id=554238185044298&story_fbid=662810857520363
وصلني هذا الرابط والرابط الذي يليه من صديق يعرف اهتمامي بالشأن التأميني في العراق.

[2] https://www.facebook.com/65X56/posts/663883097413139

فيما يلي سأناقش بعض ماورد في هذين التعليقين وتعليقات أخرى أضيفت فيما بعد وصور الوثائق الملحقة بهما. سأذكر الأسماء مع حفظ الألقاب.

تعليق عام

لا أعرف ما هي علاقة عزت الشابندر بالنشاط التأميني العراقي. لم يُعرف عنه أن له اهتماماً بقضايا التأمين وإلا كان قد تعرَّض لها في مقابلاته وكتاباته فهو يتحدث في شؤون مختلفة. أفترض أن الوثائق المسرّبة التي عرضها في حسابه أرسلت له من بعض مريديه في شركة التأمين الوطنية، وإن من أرسلها/أرسلته ربما لها مشكلة مع إدارات شركة التأمين الوطنية وتحاول تلطيخ سمعة الشركة وإدارتها.

أزعم أن الوثائق حقيقية، غير مزورة، لكن فهمها منغلق على من قام/قامت بتصويرها بهاتف ذكي وحوّلتها إلى الشابندر. والشابندر نفسه، في تعليقاته، يكشف عن عدم فهم وفي أحسن الحالات قصور في فهم مؤسسة التأمين وانتشارها الدولي وأساليب التعامل المعهودة بين شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين والوسطاء والاستشاريين وغيرهم من العاملين في مجال الخدمات الساندة للعمل التأميني، وما يعني كل ذلك من تحويل للأرصدة بين الأطراف المعنية بعملية إعادة التأمين.

إن الوثائق المعروضة في حساب الشابندر ناقصة، وهو لا يوفر للقراء خلفية كل وثيقة لتسهيل فهم أهميتها ومغزاها. واحدة منها لا يمكن قراءتها، وأخرى لا تحمل اسم الجهة المصدرة ولا تحمل تاريخاً. وهناك وثيقة تتعلق بحادث غرق زورق وليس واضحاً ما هو المراد من نشر مطالعة داخلية قصيرة عنه تضم اقتراحاً بالاستعانة بخبرة موظف سابق في شركة التأمين الوطنية متمرس في عمله.[3] ترى هل أن هذا له علاقة بما جاء في تعليقه حول "صرف تأمينات غير قانونية" مع غض النظر عن غياب الدقة في التعبير.

أما جوقة المعلقين على ما نشره الشابندر فإن تعليقاتهم تنضح جهلاً بالتأمين، وتستنجد بالدعاء الإلاهي على بعض العاملين والعاملات في قطاع التأمين، وتردد كلاماً غير ذا

[3] هناك عدد من المتمرسين المتقاعدين كانوا يعملون في شركة التأمين الوطنية وتستعين بهم الشركة، وشركات تأمين أخرى، للنظر في بعض قضايا التأمين، وفي التدريب أيضاً، كما تستعين بهم المحاكم العراقية كأصحاب خبرة.

قيمة، مجرد كلام شعاراتي جاهز، غير متقن، لا يضيف إلى معرفتنا بالتأمين شيئاً؛ والقليل جداً من هذه التعليقات تتساءل عن صحة ما أورده الشابندر.

إن اللغة التي استخدمها الشابندر ليست دقيقة. أدعو القراء إلى إعادة قراءة التعليق الأول لتقدير مدى سلامة التعبير والعلاقة المنطقية بين العبارات. ترى هل أن هذه الهشاشة سببها التسرع بالكتابة أو عدم وضوح التفكير أو الجري وراء اللغة الفيسبوكية عند الكثير من مستخدميها والتي لا تعير اهتماماً بالقواعد ووضوح المقصد؟

تذكرني تعليقات الشابندر برسالة إلكترونية كانت قيد التداول في أوائل شهر كانون الأول 2018، موضوعها: "تظلم موظفي شركة اعادة التامين،" معنونة إلى عدد كبير من شركات التأمين العراقية وأطراف أخرى والقليل من الأشخاص، وتُخاطب الرسالة باسم لفيف من موظفي شركة اعادة التأمين العراقية جهات رسمية عديدة من بينها: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير المالية وغيرهم.[4] فهذه الرسالة، كتعليقات الشابندر، فيها تجني وتقوم على جهالة فاضحة بمفاهيم وممارسات إعادة التأمين.

القذف والتشهير برئيس ديوان التأمين

يكتب الشابندر في حسابه أن أحمد عبد الجليل الساعدي "لديه ٤ مناصب مدير عام التقاعد ورئيس ديوان التأمين والضمان الاجتماعي وشركة الدواجن العلف الحيواني كلها بالوكالة."

أن يحتل شخص واحد أربعة مواقع إدارية يعكس خللاً في النظام السياسي الاقتصادي المحاصصي الذي أنشئ بعد 2003. إن كان ما كتبه الشابندر صحيحًا كان على أحمد عبد الجليل الساعدي، من رأيي، أن لا يقبل بهذه المناصب، مهما كانت قدراته الإدارية كبيرة، ولسبب بسيط وهو أن الوقت المتوفر له خلال يوم العمل لا يكفيه

[4] مصباح كمال، "حين يتحول الاختلاف حول قضايا فنية إلى مادة للتشهير والإساءة لزملاء العمل: حالة شركة إعادة التأمين العراقية،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
Misbah Kamal-Defamation of Iraq Re Personnel
مصباح كمال:* حين يتحول الاختلاف حول قضايا فنية إلى مادة للتشهير والإساءة لزملاء العمل: حالة شركة إعادة التأمين العراقية"

للاهتمام بشؤون جميع الإدارات التي يقودها. إضافة إلى ذلك فإن كلاً من هذه الإدارات تتطلب اختصاصاً معرفياً ومهنياً قد لا تتوفر لديه وإن توفرتا فستكونان هزيلة. إزاء هذا الوضع فإن المتضرر هي الشركات التي يرأسها. ويشهد على ذلك، كمثال، وضع شركة إعادة التأمين العراقية (مديرها العام بالوكالة يشغل منصباً آخراً في وزارة المالية) ولو أن بعض قضاياها تعود إلى الماضي.[5] فهي لم تشهد تقدماً حقيقياً تحت إداراته والإدارة السابقة. وحتى ديوان التأمين فإنه يراوح في مكانه منذ تأسيسه سنة 2005، ومن الغريب أن إدارتها منذ ذلك الوقت كانت بالوكالة.

جاء أحمد عبد الجليل الساعدي إلى ديوان التأمين عقب انتهاء عمل صادق عبد الرحمن الخالدي (شغل سابقاً موقع المدير العام لشركة التأمين العراقية ومن ثم شركة التأمين الوطنية). أما لماذا اختير لإشغال رئيس الديوان بالوكالة فهو سؤال جوابه عند من يملكون صنع القرارات حصراً بهم، فليس لنا مجلس خدمة مستقل ليقوم بالاختيار.

أين الفساد في اشتراك هيفاء شمعون عيسى وأحمد عبد الجليل الساعدي وغيرهما في الإيفادات لاجتماعات تجديد اتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية لصالح شركات التأمين العراقية، الخاصة والعامة، المستفيدة من حزمة هذه الاتفاقيات؟

إن "ظاهرة" اشتراك الرؤساء والمدراء في مثل هذه الاجتماعات ظهرت بعد 2003. ففريق التفاوض العراقي قد يصل أحياناً إلى تسعة أشخاص. ليس هناك ضرورة لمثل هذا العدد ولكن يبدو أن ضعف القدرات تستدعيه لضمان عرض أفضل لتجربة سوق التأمين العراقي والمعلومات الإحصائية والاكتتابية والتغييرات المطلوبة في شروط الاتفاقيات في المفاوضات مع معيد التأمين القائد (عادة ما يكون ممثلاً بشخصين). في الفترة ما قبل 2003 كانت شركة التأمين الوطنية، على سبيل المثل، توفد مدير قسم إعادة التأمين وربما مدير أحد الأقسام الفنية الأخرى أو أحد موظفيها الفنيين (كالطيران أو التأمين الهندسي) للتفاوض على تجديد اتفاقيات إعادة التأمين. لم يكن المدير العام مشاركاً في الإيفاد. لا أتذكر أن عبد الباقي رضا، عندما كان مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية (1966-1978)، شارك في مفاوضات تجديد اتفاقيات الشركة.

[5] مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها** (نور للنشر، 2018).

إن كان هناك ما يبرر التحاق رئيس ديوان التأمين بالوفد العراقي المفاوض فهو رغبة معيد التأمين القائد للتعرّف على رأي الديوان حول الأوضاع القانونية للتأمين وما هو مرسوم لتطوير أوضاع التأمين، كون الديوان هيئة الرقابة على النشاط التأميني، والتعليمات الصادرة عنها تحدد ضوابط العمل والامتثال لمتطلبات قانون تنظيم أعمال التأمين. وقد شارك في الماضي رئيسان للديوان في اجتماعات تجديد اتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية. لذلك فإن مشاركة أحمد عبد الجليل الساعدي ليس أمراً مستجداً.

إساءة فهم "الكومشنات"

يستخدم الشابندر وغيره مفردة "كومشنات" الأجنبية لما تحمله من شحنة سلبية ومن رفض في الوجدان العام وخاصة الوجدان الجاهل غير العارف بمضمون المصطلح. وعدا ذلك فإن الشابندر لم يحدد مصادر هذه الكومشنات.

إن أدبيات التأمين الرسمية والمعهودة تستخدم مفردة "العمولة" و"العمولات" بدلاً من المصطلح الإنجليزي commission. والعمولات على أنواع ومنها:

- عمولة الإسناد/عمولة إعادة التأمين، تمنحها شركة إعادة التأمين لشركة التأمين المباشر (الشركة المُسْنِدة).
- عمولة الأرباح، تمنحها شركة إعادة التأمين للشركة المسندة اعتماداً على نتيجة الأعمال المضمونة في اتفاقية إعادة التأمين.
- عمولة الوساطة، تمنحها شركة التأمين المباشر لوسيط التأمين المنتج للأعمال؛ أو هي العمولة التي تمنحها شركة إعادة التأمين لشركة وساطة إعادة التأمين.

هذه العمولات وغيرها، المتفق عليها، مُقيّدة بضوابط قانونية وأخرى عرفية نابعة من التاريخ الطويل للنشاط التأميني.[6]

[6] Hugh Cockerell and Gordon Shaw, *Insurance Broking and Agency: The Law and Practice* (London: Witherby & Co Ltd, 1979).

للتعرف على بعض أنواع عمولات الوساطة والإشكاليات المرتبطة بها راجع: مصباح كمال، **مقالات ومراجعات حول الخطر والتأمين**، ترجمة وإعداد (بيروت: منتدى المعارف، 2019)، الفصل العاشر: مكافأة وسيط التأمين لدى لويدز، ص 137-146.

عندما يكون هناك وسيط بين شركة التأمين المباشر (الشركة المُسندة) وشركة إعادة التأمين فإن إحدى وظائف الوسيط هو تحصيل أقساط إعادة التأمين من الشركة المسندة وحفظها في حساب خاص لديه لتسديدها إلى شركة إعادة التأمين. ومن المفيد هنا أن اقتبس ما كتبه ممارس تأميني عريق حول الالتزامات التي تقع على وسيط إعادة التأمين ومن بينها تحصيل أقساط إعادة التأمين:

> الالتزام بدفع مبالغ الأقساط إلى معيدي التأمين، ومبالغ التعويضات إلى الشركة المسندة. يقوم الوسيط باستلام أقساط إعادة التأمين من الشركة المسندة بغرض دفعها إلى معيدي التأمين، كما أنه يقوم باستلام مبالغ التعويضات المسددة من قبل معيدي التأمين بغرض دفعها إلى الشركة المسندة. ويقع على وسيط إعادة التأمين القيام بتحصيل تلك المبالغ من الجهة المدينة وتحويلها إلى الجهة المستحقة لها مع بذل الهمة المعقولة ...[7]

ولهذا فإن شركة إعادة التأمين العراقية أو شركة التأمين الوطنية أو أية شركة تأمين أخرى عاملة في العراق وتتعامل من خلال الوسطاء مع أسواق إعادة التأمين الدولية في مجال إعادة التأمين الاتفاقي treaty reinsurance أو الاختياري facultative reinsurance،[8] تحوّل مبالغ أقساط إعادة التأمين إلى وسيط إعادة التأمين ليقوم بدوره بتسديد هذه المبالغ لمعيدي التأمين بعد استقطاع مبلغ عمولة الوساطة المتفق عليها.

ترى أي من العمولات كانت تدور في ذهن الشابندر، ومن كان يدفعها ومن يستلمها؟

مزاعم الفساد المالي والإداري في شركة التأمين الوطنية

---

[7] عادل داود، **مقدمة في إعادة التأمين** (لندن: دار ويذربي وشركاه، 1991)، ص 29-30.

[8] طريقة لإعادة تأمين الأخطار التي لا توجد بشأنها اتفاقية لإعادة التأمين التلقائي عليها. بموجب هذه الطريقة تقوم الشركة المسندة بعرض كل خطر تأميني لوحده على معيد التأمين، وللمعيد حرية قبول أو رفض إعادة تأمين الخطر المعروض عليه، ومن هنا منشأ الاختيار.

بهاء بهيج شكري، **المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين**، الجزء الأول (عمان: دار الثقافة، 2016)، ص 574-575.

يكتب الشابندر أن هناك "ملفات كثيرة حول فساد مدير عام شركة التامين الوطنية" والمقصود بالمدير هنا هو هيفاء شمعون عيسى التي جاء تعيينها مديراً عاماً بالوكالة في آذار 2017، وأنيطت بها أيضاً إدارة شركة التأمين العراقية، وشغلت لوقت قصير إدارة شركة إعادة التأمين العراقية (كانون الثاني 2018-آذار 2018).[9] ويشير الشابندر إلى الوثائق التي نشرها لكني لا أرى في هذه الوثائق دلائل على الفساد المالي؛ لذلك أتمنى عليه تنويرنا بحيثيات هذا الفساد.

لقد ناقشت موضوع الفساد المالي والإداري في قطاع التأمين العراقي مع كاظم حبيب. ولفائدة الشابندر ومريديه وللقراء أود أن اقتبس ما كتبته بهذا الشأن تحت العنوان الفرعي "السياسة الاقتصادية والسياسة العامة والفساد: هل كان الفساد غائباً في قطاع التأمين قبل 2003؟"[10] ففيه توضيح لبعض أشكال الفساد وإشارات تمس الماضي القريب.

> يتناول د. كاظم حبيب الفساد من خلال ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة العامة، ونظراً لأهمية الموضوع ووضعه في إطاره الصحيح سأقتبس مطولاً مما كتبه، فهو يقول في البدء:
>
> أدرك تماماً ومقتنع جداً بأن السياسة الاقتصادية في بلد ما تشكل الوجه الثاني للسياسة العامة للبلد ذاته، فهما وجهان لعملة واحدة، وحين يكون النظام السياسي فاسداً ومستبداً وفاقداً للشرعية الدستورية، فلا يمكن أن يكون الاقتصاد نظيفاً وديمقراطياً ومنفذاً لإرادة مصالح الشعب. ومن عاش الاقتصاد في فترة البعث الطويلة الأمد، يدرك كيف كان الاستبداد والظلم والفساد منتشراً في قضايا العقود والنشاط التجاري

وبعد ذلك يناقش حضور الفساد من عدمه في قطاع التأمين كما يلي:

> أعرف جيداً بأن الأستاذ الفاضل والخبير المهني الكبير، في مجال التأمين ورئيس الشركة الوطنية للتأمين الأخ عبد الباقي رضا، الذي أكن له كل الاحترام والتقدير، نظيف جداً وحريص على عمله ونزيه في عمله، وكذا الكثير من العاملين في جهاز التأمين التابع للدولة، ومنهم شخصكم الكريم، مصباح كمال. ولكن هذا لا يعني أن

[9] مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها**، مصدر سابق، ملحق 9- المدراء العامون لشركة إعادة التأمين العراقية، 1960-2018، ص 105.

[10] مصباح كمال، "د. كاظم حبيب وبعض قضايا التأمين بالعراق،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/02/Kadhim-Habib-further-discussion-on-insurance-issues.pdf

أوراق تأمينية

كل جهاز التأمين وإعادة التأمين والشركات العاملة في هذا القطاع كانت كلها نظيفةً ونزيهةً وحريصةً على أموال الدولة والمجتمع.

وحين تحدثُت عن سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين وإعادة التأمين، فاعتمادي يستند إلى طبيعة الدولة ومجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها في التنمية الانفجارية التي أقرتها حكومة البعث في المؤتمر القطري الثامن في العام 1974.

في مثل هذا النظام الدموي المستبد والفاسد والأهوج لا يمكن أن أتصور أن قطاع التأمين قد سلم من الفساد في أجزاء منه، إن لم يكن كله، وليس بالضرورة بمعرفة رئيس الشركة الوطنية للتأمين أو بعض العاملين فيه. واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمعن والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين ايضاً.

ليس من السهل مناقشة مقترب د. كاظم لموضوع الفساد في قطاع التأمين في فترة ما قبل 2003. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى مصادر الفساد المالي والإداري المحتملة. ويمكن إيجاز بعضها فيما يخص الفساد المالي بالآتي:

- التلاعب بأقساط التأمين (تخفيضها دون وجه حق، على سبيل المثل) لصالح أشخاص معينين مقربين من مكتتب التأمين في شركة التأمين أو لهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة الحاكمة.

- التساهل في تسوية المطالبات بالتعويض، المشكوك بشمولها بغطاء وثيقة التأمين أو التي تنطوي على مبالغات في تقدير حجم الأضرار وتكاليف التصليح والاستبدال حسب مقتضى الحال، لخدمة وترضية أصحاب السلطة والمقربين منهم.

- التواطؤ على تسوية مطالبات التعويض بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن ثم اقتسام القيمة الفائضة عن القيمة الحقيقية بين مسوّي التعويض في شركة التأمين والمؤمن له.

- حصر أعمال إعادة التأمين الاختياري، دون مبرر حقيقي، من قبل إدارة إعادة التأمين في شركة التأمين مع وسيط دولي لإعادة التأمين أو شركة إعادة تأمين دولية مقابل الرشى.

حسب تجربتنا في أواخر ستينيات ومعظم سنوات سبعينيات القرن الماضي لم نلحظ وجود مثل هذه الظواهر في شركة التأمين الوطنية. كما أن نظام الاكتتاب وتسوية مطالبات التعويض كان مقيداً بحيث أن القرار لا يكون فردياً، محصوراً بشخص واحد. ولعله من

المفيد قراءة ما كتبناه عن أحد مكتتبي شركة التأمين الوطنية للتعرف على جوانب من العملية الاكتتابية ومنهج تسوية التعويضات.[11]

وقد يتخذ الفساد الإداري في شركات التأمين، على سبيل المثل، بعض الأشكال التالية.

- تدخل الوزراء وغيرهم في تعيين أشخاص مرتبطين بهم عائلياً أو طائفيًا أو قوميًا في شركات التأمين العامة أو في مؤسسات تأمينية أخرى.
- تعيين أفراد العائلة دون وجه حق وفي مواقع ليسوا مؤهلين لها.
- ضم أفراد غير فنيين لا يتمتعون بمعرفة اللغة الإنكليزية، وسيلة التخاطب المعتمدة، إلى الوفود المرسلة للخارج للتباحث مع وسطاء إعادة التأمين أو شركات إعادة التأمين أو حضور دورات مهنية في التأمين.
- منح قروض عقارية دون القيام بدراسات وتحقيقات عن شخص المقترض: موثوقيته كرجل أعمال، إمكانياته المالية، جدوى المشروع الذي يقوم به، تجربته السابقة في العمل الاستثماري الخ.
- التغاضي عن العقوبات المالية وغيرها المفروضة على البعض لا بل مكافأتهم بتعيينهم في مواقع وظيفية لا يستحقونها.

وكل هذه الأشكال من الفساد الإداري وغيرها قائمة الآن بفضل نظام المحاصصة الطائفية والاثنية التي تأسست مع الاحتلال الأمريكي عام 2003.

[11] مصباح كمال، "مؤيد الصفار: مكتتب ومدير في شركة تأمين عامة،" **الثقافة الجديدة**، العدد 380، كانون الثاني 2016، ص 57-66. نشرت المقالة أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين** ويمكن قراءة النص باستخدام هذا الرابط:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Misbah-Kamal-Mouayyad-Al-Saffar-manager-and-undewriter-in-a-state-owned-insurance-com-final.pdf

أو

https://www.academia.edu/24641469/Mouayyad_Al-Saffar_Manager_and_Underwriter_in_a_State-Owned_Insurance_Company

ولي مقالة تلقي بعض الضوء على أحد مظاهر الفساد في قطاع التأمين في فترة ما بعد 2003: مصباح كمال، "وصل القبض بديلاً عن التأمين،" **مجلة التأمين العراقي**
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2013/02/receipt-voucher-or-insurance-policy.html

قد يرى البعض ان عقد مقارنة مع ما كان قائماً في عهد البعث ليس مناسًبا من وجهة نظر سياسية وبالتالي يجب عدم الخوض فيه. نعرف بأن هذا العهد، وكما يصفه د. كاظم، كان دموياً مستبداً وفاسداً وأهوجاً، ولا خلاف في هذا التقييم لكن البحث التاريخي يستدعي الوقوف أمام بعض التفاصيل، وما يخصنا منها ينصبُّ على قطاع التأمين الذي كان حكراً على القطاع العام بشركاته الثلاث منذ 1964 وحتى 1997. وقد كان د. كاظم حبيب أميناً لحسه التاريخي بقوله "واتفق تماماً مع ضرورة دراسة هذه الفترة والتمعن والتدقيق في الاتهامات الموجهة لقطاع التأمين."

نكتفي هنا بذكر تجربتنا في التعين في شركة التأمين الوطنية (1968) في عهد الأستاذ عبد الباقي رضا.[12] وكذلك التمعن في حقيقة أن الأستاذ عبد الباقي رضا، مدير عام شركة التأمين الوطنية (1966-1978)، والدكتور مصطفى رجب، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية (1960-1980)، احتفظا بمنصبيهما دون أن تكون لهما أية علاقة بحزب البعث. ومن رأينا أن الصورة ليست دائماً بهذا الصفاء فربما هناك ما ينتقص منها، ولن نعرف ذلك إلا من خلال البحث الذي لا يخاف من نتائجه.

العلاقة بين الاستشاري وشركات التأمين الحكومية

يرد اسم شركة IRC (UK) Ltd في ثلاث وثائق نشرها الشابندر، وهي الشركة الاستشارية المعتمدة من قبل شركة إعادة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية منذ سنة 2003، وتنسق هذه الشركة مع بعض شركات التأمين الخاصة أيضاً فيما يخص حاجتها لحماية إعادة التأمين. سأستخدم فيما يلي كلمة "الاستشاري" للإشارة لهذه الشركة.

ترجع أوليات علاقة آي آر سي مع شركات التأمين الحكومية إلى اهتمام مؤسسها، سعد الجادر، بالتأمين في إطار أعماله التجارية المختلفة، وعمله مع شركة وساطة التأمين وإعادة التأمين أَيون Aon قبل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003. كان هذا العمل ينصبُّ على تأسيس موقع/بلاتفورم إلكتروني لتوفير التأمين البحري على الشحنات الموجهة إلى العراق بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان تأسيس هذا

[12] أنظر: عبد الباقي رضا، فاروق يونس ومصباح كمال، "شذرات من التاريخ المروي والذكريات الشخصية حول التأمين في العراق،" **شبكة الاقتصاديين العراقيين:**
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/08/Authors-team-Fragments-from-the-History-of-Insurance-in-Iraq-final-editing.pdf
لدي مجموعة من رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا، مجموعة كمسودة لكتاب بعنوان **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين** لم ينشر بعد، تضم وقائع مهمة في إدارته لشركة التأمين الوطنية في عهد البعث.

أوراق تأمينية

الموقع وإطلاقه يقترب من الإكمال لولا أن الغزو الأمريكي وضع نهاية له، وتمَّ دفن المشروع.

أفترضُ أن مؤسس هذا الموقع بالتعاون مع شركة الوساطة أيون قد اتصل بإدارات شركات التأمين العامة قبل 2003 عارضاً عليها مشروع البلاتفورم للتأمين البحري على البضائع الخاضعة لاتفاق النفط مقابل الغذاء. هكذا تأسست العلاقة بين الطرفين، كما أرى.

بعد الاحتلال، واصل الجادر وشريكه الإنجليزي عمله وقام بتأسيس شركة آي آر سي بهدف توفير خدمات تأمينية لسوق التأمين العراقي، وقام وبدعم من شركة الوساطة أيون بالاتصال ببعض معيدي التأمين ممن كان لهم علاقات عريقة مع العراق وعلى رأسهم شركة ميونيخ لإعادة التأمين (كانت تقود اتفاقية إعادة التأمين الهندسي لشركة التأمين الوطنية مع حصة كبيرة في اتفاقية إعادة تأمين الحريق التي كانت تقودها الشركة السويسرية لإعادة التأمين).

لم يكن الجادر وشركته هو الوحيد في الساحة فقد كان هناك شركة وساطة تأمين أخرى في سوق لندن، تضم بعض العناصر العربية، تعمل بالتوازي معه في الفترة 2003-2004 لتوفير حماية إعادة التأمين الاتفاقي للشركات الحكومية الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، الإعادة العراقية) ومن ذات المصدر، شركة ميونيخ لإعادة التأمين إضافة لشركات إعادة تأمين أخرى. لكن محاولات شركة الوساطة هذه، رغم تقدير الجانب العراقي لها كونها آتية من شركة وساطة متمرسة كانت لها علاقات عمل محددة مع سوق التأمين العراقي، وُضعت جانباً لصالح الاتفاق مع شركة الجادر ووسيطين آخرين مع إعطاء نسبة من أعمال الشركات العراقية الثلاث لذلك الوسيط.

تطور هذا الترتيب ليتشكل كمجموعة رباعية (كونسورتيوم الوسطاء الثلاث والاستشاري). كانت ترتيبات الخدمات المقدمة إلى سوق التأمين العراقي، من خلال شركة إعادة التأمين العراقية، تتم بقيام الاستشاري بالتنسيق بين الجانب العراقي وكونسورتيوم الوسطاء. وهذه الترتيبات ما تزال جارية.

قد ينهض هنا سؤال: لماذا اختارت الشركات الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، الإعادة العراقية) شركة آي آر سي لتقديم خدمات استشارية لها ولم تختر الوسيط الآخر الذي عرض عليها خدمات إعادة التأمين؟ هل لأن الاستشاري كان يقدم

خدمة الترجمة بسبب ضعف الإمكانيات اللغوية لدى الجانب العراقي؟ ولكن كان بإمكان الوسطاء تقديم هذه الخدمة. وحتى إعادة فتح قنوات الاتصال (بعد انقطاع بسبب الحصار الدولي، 1990-2003) بين الشركات الثلاث ومعيدي التأمين كان متاحاً للوسيط الآخر وعلى أساس مهني عالٍ. ربما يعود السبب إلى أن الاستشاري كان مدعماً من شركة الوساطة أيون، وهي من أكبر شركات الوساطة في العالم. يستحق هذا الموضوع المزيد من البحث، وأظن أن الإجابة الكاملة تقع على عاتق الاستشاري وعلى الشركات الثلاث.[13]

من المعروف والمعلن أن الاستشاري لا يتقاضى أية عمولة، أو مكافأة، أو أي تعويض مالي آخر من سوق التأمين العراقي. هناك اتفاق مكتوب وواضح مع كونسورتيوم الوسطاء، وبعلم سوق التأمين العراقي، على أن يقوم الكونسورتيوم بتوزيع عمولة الوساطة التي يسمح بها معيدو التأمين، الاتفاقي أو الاختياري، بالتساوي، بين الاستشاري وشركات الوساطة الثلاث في الكونسورتيوم.

إن المستثنى من هذه الترتيبات هو أعمال إعادة التأمين الاختياري على أخطار الخطوط الجوية العراقية، التي كان التوسط فيها مقصوراً في البداية على شركة أيون لوساطة إعادة التأمين ثم انتقل إلى شركة وساطة أخرى باسم وُلِّيسْ Willis، لعب الاستشاري دوراً فيه لضمان استمرار الخدمة للخطوط الجوية العراقية، إذ أن فريق العمل في أيون استقال من أيون وتحوّل للعمل مع وُلِّيسْ. أي أن الكونسورتيوم لم يكن مشتركاً في تغطية أعمال الخطوط الجوية العراقية. (ليس لي معرفة بتفاصيل الاتفاق بين الاستشاري، وشركة التأمين الوطنية التي تؤمن الخطوط الجوية العراقية، وشركة وُلِّيسْ).[14]

[13] فيما بعد سيلعب الاستشاري دوراً مهماً في ضمان حقوق شركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية عند تصفية مصرف الرافدين-فرع لندن إذ كان عضواً في لجنة التصفية. كانت شركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين العراقية تحتفظ بأرصدة كبيرة لدى مصرف الرافدين-فرع لندن للاستفادة الفورية منها لتمويل التزاماتها مع معيدي التأمين وكذلك المساهمة الفورية بحصتها في تعويض حوادث الخسارة العمومية في التأمين البحري.

[14] كانت الخطوط الجوية العراقية مؤمنة لبعض الوقت مع شركة تأمين عراقية خاصة قبل أن ينتقل التأمين إلى شركة التأمين الوطنية، كونها الشركة المعنية حصراً بتأمين ممتلكات ومسؤوليات المؤسسات والدوائر الحكومية بموجب المادة 7 من قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية لسنة 1950.

يظلُّ هناك سؤال حول الرسالة الصادرة من شركة التأمين الوطنية، القسم المالي، قسم الحسابات الفنية المؤرخة في 2010/9/7 (أنظر الملحق) لتسديد مبلغ بقيمة مائة وثمانية عشر ألف ومائة واثنان وثمانون دولار و 51 سنت لحساب الاستشاري.

يلاحظ على هذه الرسالة (1) أنها تخلو من الإشارة إلى موضوع التحويل. (2) إنها تحمل تواقيع أكثر من مسؤول في الشركة مما يؤشر على أنها مقترنة بعلم أكثر من جهة بموضوعها وليس من السهل الادعاء بأن التحويل قد تم بتواطؤ بين الموقعين. (3) إن نسخة منها موجهة إلى فرع السفن والطيران وإعادة التأمين/قسم السفن والطيران، شعبة الطيران. وهذا يوحي بأن التحويل له علاقة بتأمين أخطار الخطوط الجوية العراقية، كما يتبين من ملحقين أدناه.

لماذا تسدد شركة التأمين الوطنية مبلغاً للاستشاري علماً بأن الاتفاق بينه وبين الشركات الثلاث، الذي يجدد كل ثلاث سنوات، يقضي بأنها لا تسدد أجوراً أو أتعاباً للاستشاري؟

الجواب على ذلك هو أن اثنين من الوسطاء في الكونسورتيوم، أيون Aon ووليس Willis هما شركتان أمريكيتان تخضعان للأوامر التنفيذية الخاصة بتطبيق العقوبات على دول معينة. إن هذين الشركتين لا تستطيعان تسديد أجور الاستشاري مباشرة باعتبار أن الاستشاري يتعامل مع شركات في دولة فاسدة. لذلك فقد جرى الاتفاق على تضمين أجور الاستشاري في عمولة شركة التأمين الوطنية لتقوم الشركة بتحويل الأجور المستحقة إلى الاستشاري؛ أي أن مصدر الأجور هو معيد التأمين الذي يقرر عمولة الإسناد وعمولة الوسطاء.

هذا اجتهاد ربما يكون صائباً أو خاطئاً، والجواب الصحيح هو عند الاستشاري أو شركة التأمين الوطنية أو الوسطاء المعنيين.

مآل التشهير بشركة التأمين الوطنية

إن الإساءة لشركات التأمين العامة وديوان التأمين ومدراءها يساهم في تقويض الثقة ليس بهذه الشركات فقط وإنما شركات التأمين العاملة في العراق كافة وكذلك ديوان التأمين؛ ويثير في ذات الوقت الشكوك لدى معيدي التأمين بنزاهة العمل التأميني في العراق. ومن المؤسف أنه بدلاً من إثارة السؤال والاستفهام أو نقد الممارسات في

التعليقات الفيسبوكية يجري الطعن والقذف والتشهير، وبثقة العارف ببواطن العمل التأميني في شقيه المباشر والإعادي، بالأشخاص والنيل من نزاهتهم.

لو كان ما عرضه الشابندر صحيحاً ومقتنعاً به ويريد حماية ثروات العراق أليس من الأوجب أن يرفع قضية بدافع المصلحة العامة على هؤلاء الأشخاص، أو يقوم بتقديم طلب لهيئة النزاهة للتحري عن التهم التي يوجهها لهم؟

إن إنهاك شركات التأمين الحكومية بالنقد الظالم غير المبرر والانتقاص من عملها يصبُّ في مشروع إقحام الليبرالية الجديدة في العراق والتمهيد للتخلص من هذه الشركات، وهو ما حاوله استشاريو "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث من خلال إعادة هيكلة الشركات الحكومية الثلاث (2003-2004) وتحويلها إلى شركات متخصصة ثم غضّ النظر عنه ولجأ إلى صياغة الأمر رقم (10) قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005.[15] إن آلية إضعاف قطاع التأمين الحكومي بشتى الوسائل، وإثارة الشكوك حول عمله، ومن ثم إدانته يخفي وراءه مشروعاً للإدانة المطلقة للقطاع، كقطاع فاشل، وفتح الباب أمام الأجنبي وبالتعاون، أحياناً، مع الكومبرادور المحلي ليقوم بإصلاح الوضع (أقرأ: الخصخصة).

قبل أن آتي إلى إقفال التعليق بودي أن أسأل التالي:

- ما هو موقف ديوان التأمين العراقي من القذف والتشهير برئيسه؟
- ما هو موقف شركة التأمين الوطنية العامة من القذف والتشهير بمديرها العام؟
- ما هو موقف جمعية التأمين العراقية من نشر هذه التعليقات في الفيسبوك والوثائق المسرّبة الخاصة بواحدة من أكبر أعضائها؟

لقد كتبت هذه الورقة اعتماداً على المعلومات المتوفرة لي مع بعض الاجتهاد الشخصي. أترك لمن له معلومات أكثر دقة تقويم ما قدمته هنا. ربما يرغب عزت

[15] مصباح كمال، **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)، خاصة فصل "نقد مشروع إعادة هيكلة سوق التأمين العراقي"، ص 33-48، وكذلك فصل "في نقد قانون تنظيم أعمال التأمين: الأمر رقم (10) لسنة 2005"، ص 57-76.

الشابندر أو مخبريه ومريديه بتصحيح ما قدمته. أرجو ذلك لكي نصل إلى فهم أفضل للقضايا المثارة بالمخاطبة العلنية من خلال هذا الموقع أو على عنواني الإلكتروني أدناه فليس لي حساب مع الفيسبوك. إن إشراك المعنيين بالموضوع سيفيدنا جميعاً.

مصباح كمال
10 تموز 2019
misbahkamal@btinternet.com

أوراق تأمينية

ملحق: الوثائق التي نشرها عزت الشابندر

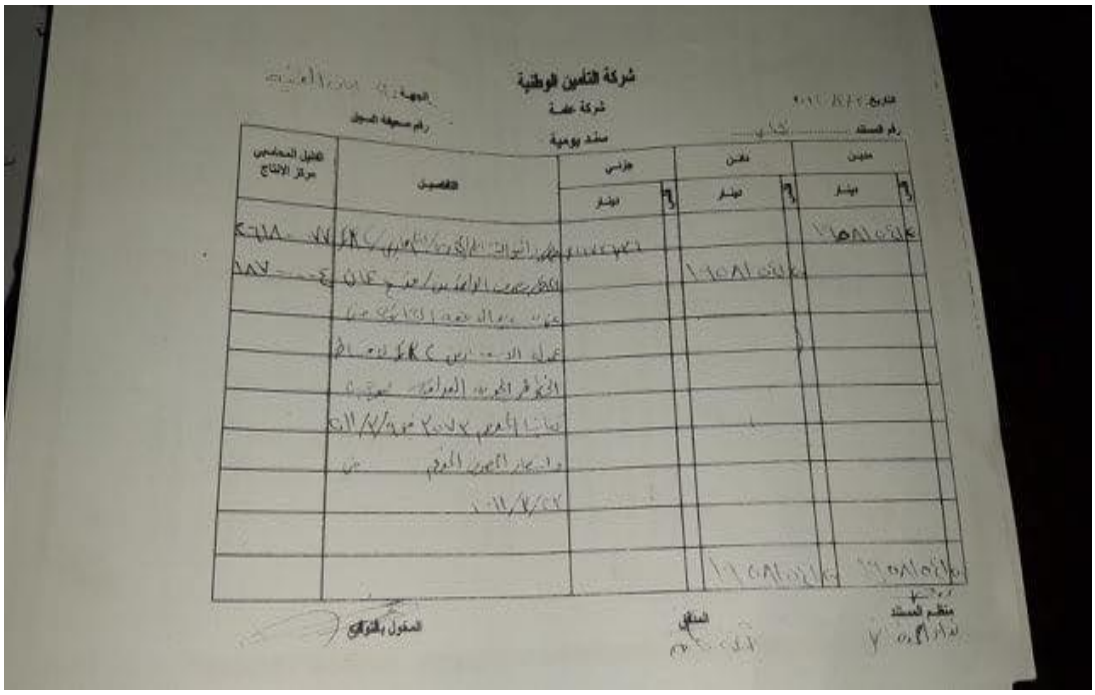

التفاصيل المذكورة في هذه الوثيقة غير واضحة. استطعت تمييز اسم مصرف الرافدين/فرع عمان، IRC، أقساط الخطوط الجوية العراقية. يبدو أن سند اليومية هذا له علاقة بالوثيقة التالية لتطابق المبلغ الوارد في كلتا الوثيقتين. وقد حاولت أن أشرح موضوع تحويل المبلغ المذكور في الوثيقتين.

أوراق تأمينية

شركة التأمين الوطنية
شركة عامة

الجهة: مركز الشركة
القسم المالي / الحسابات العامة
الرقم: ٢٠٥
التاريخ: ٢٠١٠/٩/٦

الى/ مصرف الرافدين /فرع عمان
ص . ب ١١٩٤
شارع الملك حسين
عمان ١١١١٨/الاردن

م/ تسديد مبلغ

تحية طيبة ،،

يرجى تسديد مبلغ قدره (١١٨١٨٢/٥١) دولار امريكي (فقط مائة وثمانية عشر الف ومائة واثنان وثمانون دولار و ٥١/ سنت لاغير) من حسابنا الجاري لديكم المرقم (٢٤/٩٤٥٥) لحساب الاستشاري IRC على العنوان المثبت ادناه وتزويدنا بالاشعار اللازم.... مع التقديـــــــــــر.

العنوان /

Jordan Ahli Bank
Queen Noor Street Branch
Queen Noor Street
Amman – Jordan
Account Name : Saad Jadir IRC UK
Account Number : 037080

مدير القسم المالي
سعدية جاسم محمد

مدير الحسابات العامة
هيفاء شمعون عيسى

صادق فاضل علبوي
المدير العام
٢٠١٠/٩/٧

نسخة منه الى/

- فرع تأمين السفن والطيران وأعادة التأمين / قسم السفن والطيران / شعبة الطيران ، اشارة لاشعاركم المرقم ١١٠ في ٢٠١٠/٩/٦ ... للعلم رجاءاً .

أوراق تأمينية

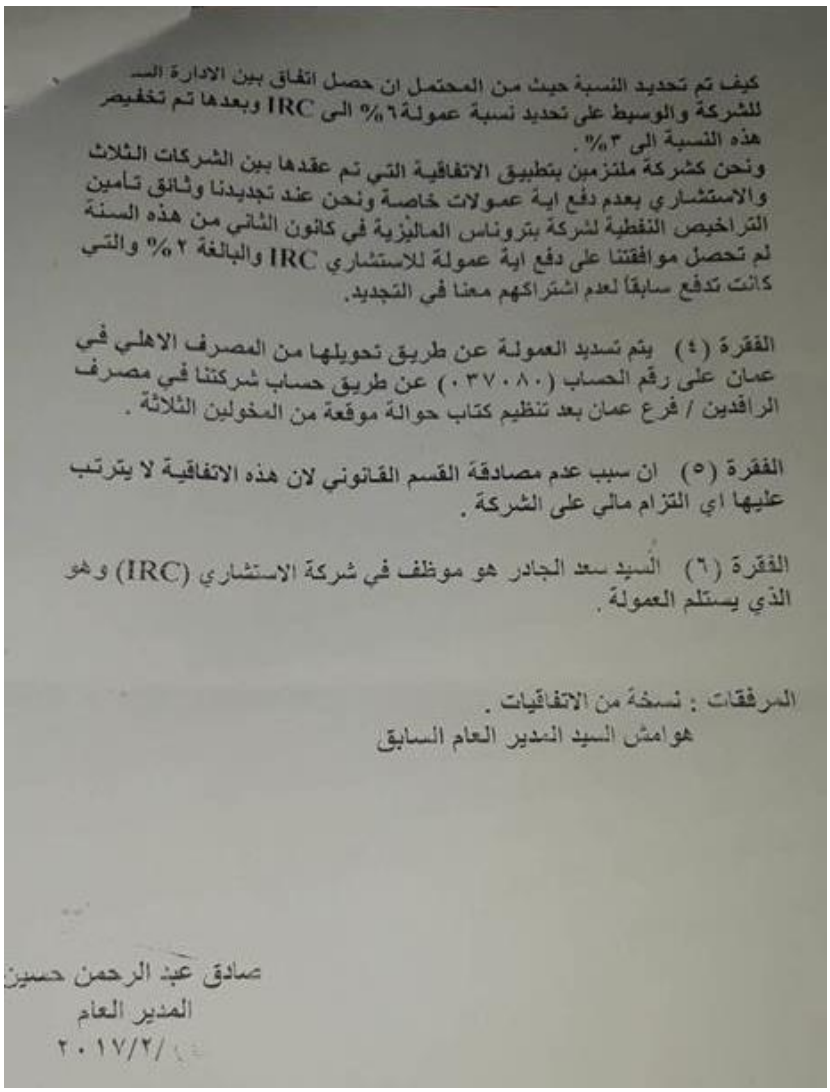

كيف تم تحديد النسبة حيث من المحتمل ان حصل اتفاق بين الادارة السـ
للشركة والوسيط على تحديد نسبة عمولة٦% الى IRC وبعدها تم تخفيض
هذه النسبة الى ٣%.
ونحن كشركة ملتزمين بتطبيق الاتفاقية التي تم عقدها بين الشركات الثلاث
والاستشاري بعدم دفع اية عمولات خاصة ونحن عند تجديدنا وثائق تامين
التراخيص النفطية لشركة بتروناس الماليزية في كانون الثاني من هذه السنة
لم تحصل موافقتنا على دفع اية عمولة للاستشاري IRC والبالغة ٢% والتي
كانت تدفع سابقاً لعدم اشتراكهم معنا في التجديد.

الفقرة (٤) يتم تسديد العمولة عن طريق تحويلها من المصرف الاهلي في
عمان على رقم الحساب (٠٣٧٠٨٠) عن طريق حساب شركتنا في مصرف
الرافدين / فرع عمان بعد تنظيم كتاب حوالة موقعة من المخولين الثلاثة .

الفقرة (٥) ان سبب عدم مصادقة القسم القانوني لان هذه الاتفاقية لا يترتب
عليها اي التزام مالي على الشركة .

الفقرة (٦) السيد سعد الجادر هو موظف في شركة الاستشاري (IRC) وهو
الذي يستلم العمولة .

المرفقات : نسخة من الاتفاقيات .
هوامش السيد المدير العام السابق

صادق عبد الرحمن حسين
المدير العام
٢٠١٧/٢/

هذه الوثيقة ناقصة. حبذا لو قام الشابندر بتوفير الصفحة الأولى الناقصة من الوثيقة للتعليق عليها. ويبدو أن هناك إشكالية في تحديد ما هو مستحق للاستشاري والطرف المسؤول عن تسديده.

أوراق تأمينية

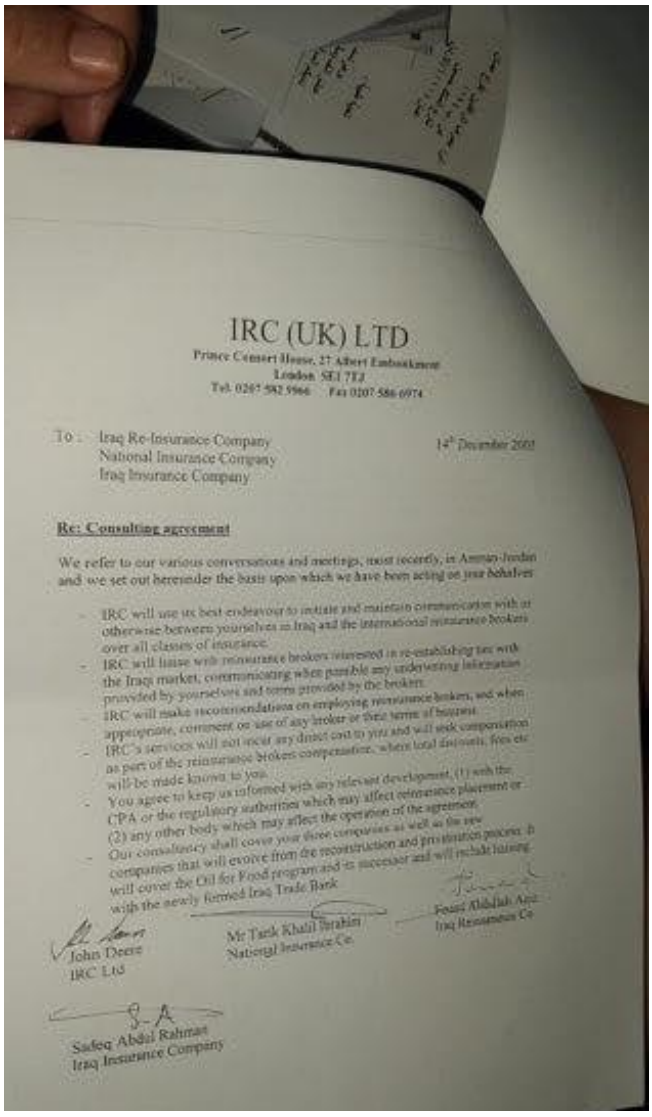

IRC (UK) LTD
Prince Consort House, 27 Albert Embankment
London SE1 7TJ
Tel: 0207 582 5966 Fax 0207 586 6974

To : Iraq Re-Insurance Company
National Insurance Company
Iraq Insurance Company

14th December 2003

Re: Consulting agreement

We refer to our various conversations and meetings, most recently, in Amman-Jordan and we set out hereunder the basis upon which we have been acting on your behalves

- IRC will use its best endeavour to initiate and maintain communication with or otherwise between yourselves in Iraq and the international reinsurance brokers over all classes of insurance.
- IRC will liaise with reinsurance brokers interested in re-establishing ties with the Iraqi market, communicating when possible any underwriting information provided by yourselves and terms provided by the brokers.
- IRC will make recommendations on employing reinsurance brokers, and when appropriate, comment on use of any broker or their terms of business.
- IRC's services will not incur any direct cost to you and will seek compensation as part of the reinsurance brokers compensation, where total discounts, fees etc will be made known to you.
- You agree to keep us informed with any relevant development, (1) with the CPA or the regulatory authorities which may affect reinsurance placement or (2) any other body which may affect the operation of the agreement.
- Our consultancy shall cover your three companies as well as the new companies that will evolve from the reconstruction and privatization process. It will cover the Oil for Food program and its successor and will include liaising with the newly formed Iraq Trade Bank

John Deere
IRC Ltd

Mr Tarik Khalil Ibrahim
National Insurance Co

Fouad Abdullah Aziz
Iraq Reinsurance Co

Sadeq Abdul Rahman
Iraq Insurance Company

تحدد هذه الوثيقة شروط الاتفاق بين الاستشاري وشركة إعادة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية. الموقعون على الاتفاق هم: جون دير عن شركة آي آر سي المحدودة، طارق خليل إبراهيم، مدير عام شركة التأمين الوطنية، فؤاد عبد الله عزيز، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية/ صادق عبد الرحمن، مدير عام شركة التأمين العراقية. الوثيقة غير واضحة ولم يكن بالإمكان قراءتها للتعليق على مضمونها.

الاتفاق بين الشركات الثلاث والشركة الاستشارية يخضع للتجديد كل ثلاث سنوات.

أوراق تأمينية

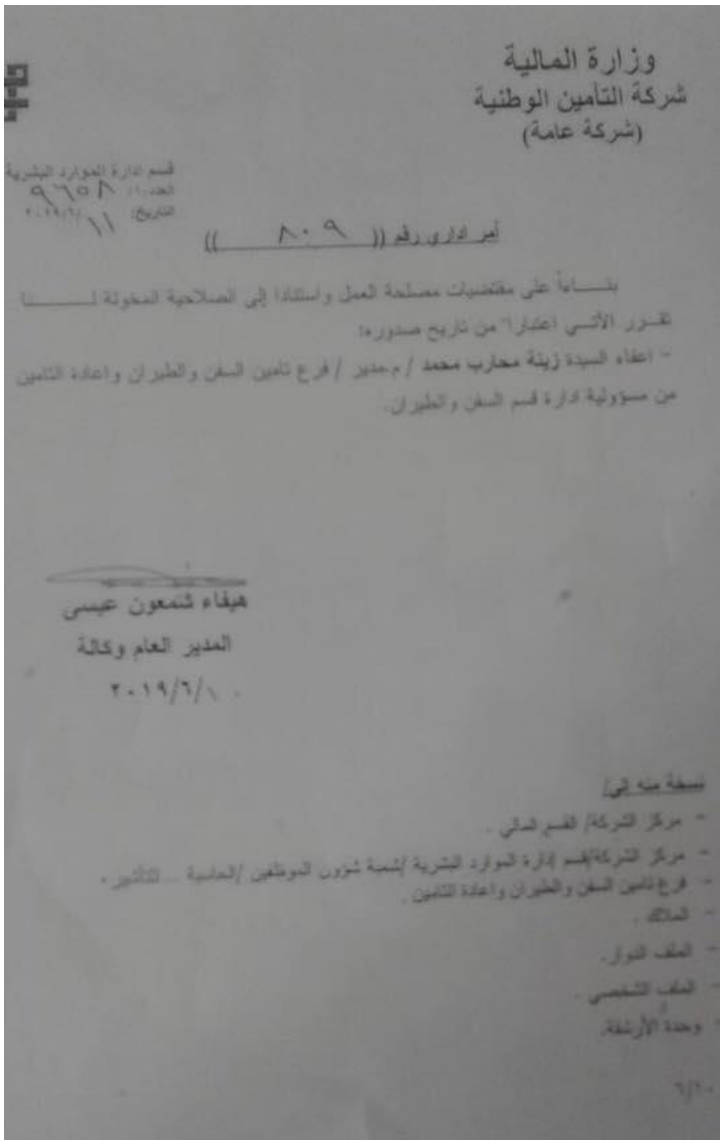

وزارة المالية
شركة التأمين الوطنية
(شركة عامة)

أمر إداري رقم ((٨٠٩))

بناءاً على مقتضيات مصلحة العمل واستنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بالدور الأنبي اعتبارا من تاريخ صدوره:

- اعفاء السيدة زينة محارب محمد / مدير / فرع تامين السفن والطيران واعادة التامين من مسؤولية ادارة قسم السفن والطيران.

هيفاء شمعون عيسى
المدير العام وكالة
٢٠١٩/٦/١٠

نسخة منه إلى:
- مركز الشركة/ القسم المالي.
- مركز الشركة/قسم إدارة الموارد البشرية /شعبة شؤون الموظفين /المعنية ... للتأشير.
- فرع تامين السفن والطيران واعادة التامين.
- الملاك.
- الملف العام.
- الملف الشخصي.
- وحدة الأرشفة.

من قراءة هذه الوثيقة نعلم أن سبب إعفاء السيدة زينة محارب محمد من مسؤولية إدارة قسم السفن والطيران هو "مقتضيات مصلحة العمل" وهو ما كانت تقوم به إدارات سابقة في إعفاء ومناقلة الموظفات والموظفين. من المعروف أن الإدارات في مختلف الشركات تلجأ إلى إحداث تغييرات في شاغلي مواقع المسؤولية دون أن تفصح عن الأسباب الحقيقية حفاظاً على سمعة من تطالها مثل هذه الإجراءات. أما كيف يمكن لمثل هذا الإجراء أن يكون عقاباً لصاحبتها لمعارضتها للفساد الإداري، كما يقول الشابندر، فالعلم عنده وربما يستطيع إقامة الدليل على ذلك.

أوراق تأمينية

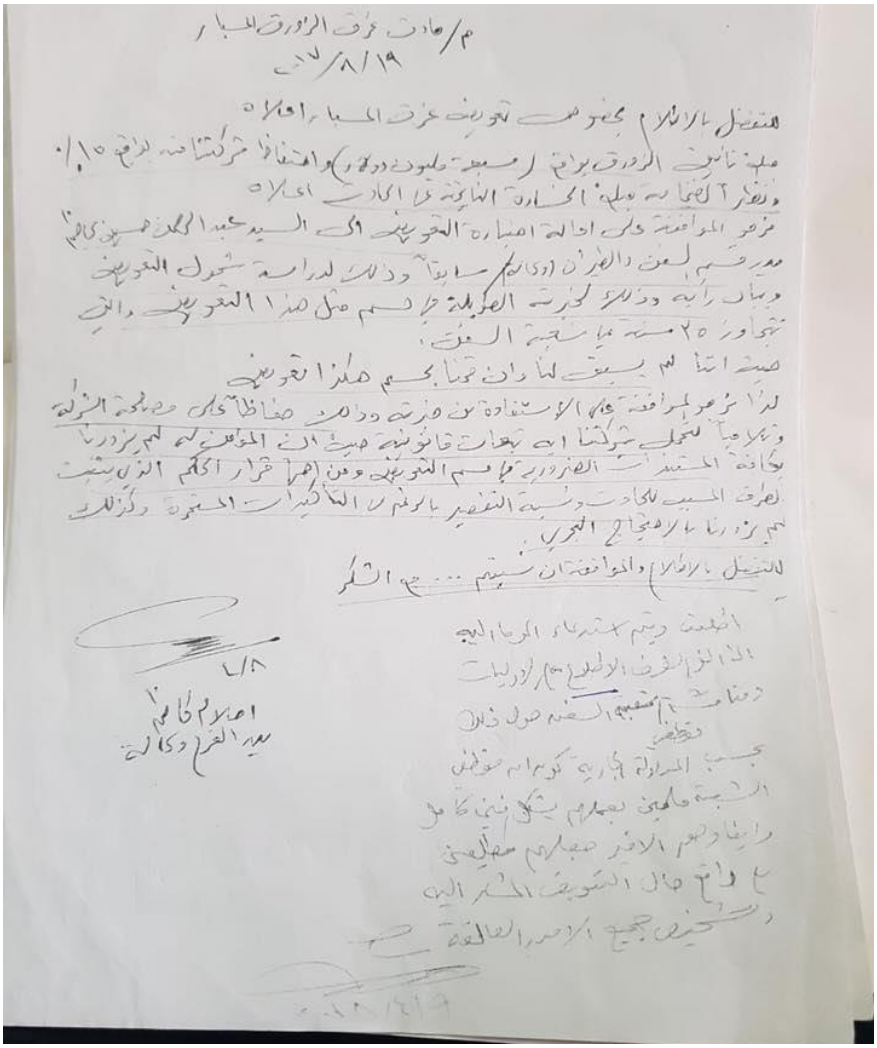

أوراق تأمينية

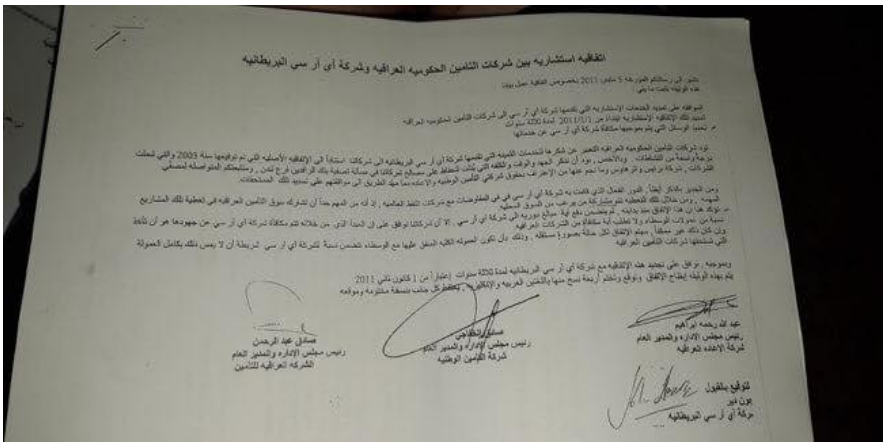

اتفاقيه استشاريه بين شركات التامين الحكوميه العراقيه وشركة أي آر سي البريطانيه

يمكن قراءة عنوان الاتفاقية وأسماء الموقعين، وفترة نفاذ الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2011. من الصعب قراءة نص الاتفاقية.

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/